



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

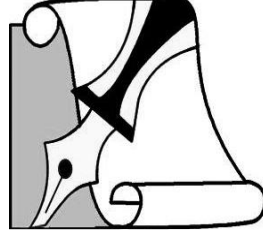
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرئيس عباس أمام مجلس الأمن

قال الرئيس عباس أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، الثلاثاء 11-2-2020، إن الخطة الأميركية المطروحة احتوت على 311 مخالفة للقانون الدولي، مؤكداً أنها لا يمكن أن تحقق السلام والأمن، لأنها ألغت قرارات الشرعية الدولية وسنواجه تطبيقها على الأرض، وأن الرفض الواسع لهذه الصفقة يأتي لما تضمنته من مواقف أحادية الجانب، ومخالفتها الصريحة للشرعية الدولية ولمبادرة السلام العربية، وألغت قانونية مطالب شعبنا في حقه المشروع في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله في دولته، وشرعت ما هو غير قانوني من استيطان واستيلاء وضم للأراضي الفلسطينية.

وشدد على وجوب عدم اعتبار هذه الصفقة أو أي جزء منها، كمرجعية دولية للتفاوض، لأنها أميركية-إسرائيلية استباقية، وجاءت لتصفية القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي لن يجلب الأمن ولا السلام للمنطقة، مؤكداً عدم القبول بها، ومواجهة تطبيقها على أرض الواقع. وقال إن السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا زال ممكناً وقابلاً للتحقيق، داعياً لبناء شراكة دولية لتحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم، الذي لا زلنا متمسكين به كخيار استراتيجي. وأكد رفض مقايضة المساعدات الاقتصادية بالحلول السياسية، لأن الأساس هو الحل السياسي.

ودعا الرباعية الدولية ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن لعقد مؤتمر دولي للسلام، وبحضور فلسطين وإسرائيل والدول الأخرى المعنية، لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016، ورؤية حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، وذلك بإنشاء آلية دولية أساسها الرباعية الدولية لرعاية مفاوضات السلام بين الجانبين.

وجدّد التأكيد على عدم قبول وساطة أميركا وحدها، داعياً المجتمع الدولي للضغط على حكومة الاحتلال لوقف ممارساتها الاحتلالية وقراراتها المتواصلة في ضم الأراضي

الفلسطينية وفرض السيادة عليها، التي حتماً تدمر بشكل نهائي كل فرص صنع السلام الحقيقي، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لم يعد يتحمل استمرار الاحتلال، والوضع أصبح قابلاً للانفجار، وللحيلولة دون ذلك لا بد من تجديد الأمل لشعبنا وكل شعوب المنطقة في الحرية والاستقلال وتحقيق السلام؛ واختتم كلمته قائلاً: "حذار أن يقتل الأمل لدى شعبنا الفلسطيني".

مشروع قرار مجلس الامن حول صفقة القرن

قال مسؤولون إسرائيليون للقناة العبرية العاشرة إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت اقتراحاً بإجراء تعديلات في مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن ضد صفقة القرن من قبل السلطة الفلسطينية؛ وأن التعديلات الأمريكية على مشروع القرار تنقل الصفقة من موقع الاتهام والرفض إلى موقع القبول الإيجابي لها. ولم ترفض بريطانيا وألمانيا تعديلات الولايات المتحدة بشكل مباشر، وطالبتا بالدخول في مفاوضات بشأن أي تعديل، وتجري مفاوضات في نيويورك بالخصوص، مما أدى إلى تأخير تقديم مشروع القرار إلى رئاسة مجلس الأمن. وأكد ممثلو حركة عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، دعمهم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير في دولة مستقلة وذات سيادة ومنتصلة وقابلة للحياة، والتزامهم بتحقيق حل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين من جميع الجوانب ووفقاً للقانون الدولي وتوافق الآراء الدولي الطويل الأمد، بما في ذلك مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعربت تلك الدول (جمهورية الدومينيكان، إندونيسيا، النيجر، تونس، سانت فنسنت، وجزر غرينادين، جنوب إفريقيا، وفييتنام)، في بيان صحفي مشترك، عن اعتقادها "أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على حل الدولتين، داخل الحدود المعترف بها دولياً، على أساس تلك القائمة في 4 حزيران 1967، قبل اندلاع الحرب عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقلة".

وأكدت "من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في القرار 2334 (2016). لذلك نأسف لأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية المستمرة على النحو الذي أكده تقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ القرار 2334 (2016)". ودعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتنال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف جميع التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك الأنشطة الاستيطانية وجميع التدابير الأخرى التي تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي وشخصية ووضع الإقليم.

وصف المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، "صفقة القرن"، بـ"الخطر المدمر" على مقترح حل الدولتين؛ وحذر في كلمة له بمجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة، من خطط ضم الاحتلال لأراضي الضفة، وهو ما تدعمه بنود الصفقة، عبر الاستيلاء على أراضي المواطنين، وسيطرة تامة على القدس المحتلة وطرد سكانها. وقال ميلادينوف: "إنّ في الأيام التي تلت مقترح ترمب شهدنا حوادث عنيفة في القدس والضفة وغزة وحال استمرارها ستعقد الوضع على الأرض"؛ وأضاف: "يجب تفادي الاستمرار في هذا المسار الذي يعمق الاحتلال ويُعرض المقترح الدولتين للخطر". وبيّن، أن الخطوات الأحادية من قبل ترامب ونتنياهو، لن تساعد في تسوية النزاع بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، في ظل ارتفاع وتيرة الأوضاع بين الشبان وجنود الاحتلال على نقاط التماس في الضفة وغزة؛ وشدد على أهمية تحقيق إرادة سياسية لإعادة الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات، لتحقيق السلام والحل العادل.

وكانت تونس وإندونيسيا، قد طلبت من مجلس الأمن بصورة عاجلة جلسة طارئة بحضور أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لتحذير من مخاطر تمرير "صفقة القرن" على القضية الفلسطينية، وتداعياتها على المنطقة، وتهديدها للسلام والأمن الدوليين. وقال مصدر برئاسة الجمهورية التونسية، إن تونس أجلت عرض مشروع القرار حول خطة السلام الأمريكية المعروفة إعلامياً (صفقة القرن)، على مجلس الأمن بهدف تأمين أو توفير

الحظوظ لإقراره؛ و"إن مشروع القرار، الذي كان مبرمجاً عرضه على اجتماع مجلس الأمن، قد تم تأجيل النظر فيه إلى موعد لاحق، بغرض مزيد تعميق المشاورات حوله، وتأمين أوفر الحظوظ؛ لتبني هذا المشروع، الذي ستتقدم به تونس بصفتها عضواً غير دائم بمجلس الأمن الدولي"،

وأضاف المصدر: "جدير بالذكر، أن مندوب تونس الدائم لدى الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، المنصف البعتي، والذي أعلنت رئاسة الجمهورية، يوم الجمعة الماضي، عن إعفائه من مهامه، كان قد تقدم بمشروع قرار لاتخاذ موقف من مشروع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، المتعلق بمخطط السلام بالشرق الأوسط، (صفقة القرن)، دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية، أو التشاور مع المجموعة العربية، والدول الداعمة للقضية الفلسطينية".

ولاحظت الرئاسة التونسية، أن "من بادر بتقديم مشروع قرار مجلس الأمن (في إشارة إلى مندوب تونس لدى المنتظم الأممي، المنصف البعتي)، ومن أوعز إليه في الخفاء من تونس، على النحو الذي تم تقديمه به، لم يكن يسعى إلى تمرير هذا المشروع"، معتبرة أن "من قدم المشروع كان يعلم مسبقاً بأنه سيصطدم بحق الاعتراض من أكثر من دولة، وأن هدفه، الذي لا يخفى على أحد، كان الإساءة لتونس، ولرئيسها على وجه الخصوص، الذي أكد في أكثر من مناسبة، أن الحق الفلسطيني حق لا يسقط بالتقادم".

وتابعت الرئاسة: إن "ما حصل عند إعداد مشروع قرار مجلس الأمن، يبدو في ظاهره انتصاراً للشعب الفلسطيني، ولكن في الظاهر فقط"، لافتة إلى أنه "لم يقع، عند إعداد المشروع، الرجوع لا لرئاسة الجمهورية، ولا لوزارة الشؤون الخارجية".

ونقل عن دبلوماسيين غربيين لدى الأمم المتحدة، إنه تم تأجيل طرح مشروع قرار، بشأن خطة السلام الأمريكية المعروفة إعلامياً (صفقة القرن) للتصويت في مجلس الأمن الدولي، إلى أجل غير مسمى؛ وإن التأجيل جاء عقب اجتماع لمندوبي دول المجموعة العربية، وحركة

عدم الانحياز لدى الأمم المتحدة، وأوضحت: أن ضغوطاً أمريكية هائلة، مورست على تونس وإندونيسيا، اللتين قدمتا المشروع، لإدخال تعديلات عليه قبل طرحه للتصويت.

أهم بنود "صفقة القرن"

- تعترف الولايات المتحدة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.
- خريطة لترسيم الحدود من أجل "حل دولتين واقعي يتيح طريقاً تتوافر له مقومات البقاء للدولة الفلسطينية".
- دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل، لكن بشروط صارمة من المرجح أن يرفضها الفلسطينيون.
- وافقت إسرائيل على "تجميد الأرض" لمدة أربع سنوات لضمان أن يكون حل الدولتين ممكناً.
- الإبقاء على الوضع القائم في الحرم الشريف بالقدس، ويقع في الجزء الشرقي من المدينة الذي احتلته إسرائيل في حرب عام 1967.
- إسرائيل "ستواصل حماية" الأماكن المقدسة في القدس وضمان حرية العبادة لليهود والمسيحيين والمسلمين والديانات الأخرى.
- ستبقى القدس موحدة وستظل عاصمة لدولة إسرائيل.
- ستضم عاصمة دولة فلسطين مناطق في القدس الشرقية، إلا أن بنيامين نتنياهو في وقت لاحق قال، إن العاصمة ستكون في أبو ديس التي تقع على بعد 1.6 كيلومتر شرقي البلدة القديمة في القدس.
- دعا للشق الاقتصادي للخطة وتضمن إقامة صندوق استثماري بقيمة 50 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الدول العربية المجاورة.

ورفضت القوى الفلسطينية الصفقة وحذرت من الانفجار الشامل وبدأت تحركات شعبية على المستوى العربي والدولي لحشد المساندة للموقف الفلسطيني الذي توجّح في خطاب الرئيس عباس في مجلس الأمن.

رفضت الجامعة العربية خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط خلال اجتماع لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة اليوم السبت، قائلة إن الخطة لن تؤدي إلى اتفاق سلام عادل. وحذرت من قيام إسرائيل بتنفيذها بالقوة. شمل القرار تحذيراً من قيام إسرائيل بتنفيذ بنود الصفقة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية.

قال الناطق باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، دميتري بيسكوف، إن بعض بنود صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس ترامب، لا تتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي. وأشار إلى وجود جملة من قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية؛ وأضاف أن بعض بنود صفقة القرن، لا تتوافق مع تلك القرارات. وقال بيسكوف في هذا السياق: "نرى رد فعل الفلسطينيين. كما نرى رد فعل عدد من الدول العربية المتضامنة مع الفلسطينيين في رفض هذه الخطة. وهذا، بطبيعة الحال، يجعلنا نفكر في جدواها".

الاتحاد البرلماني العربي: "صفقة القرن" اتفاق من طرف واحد

أكد الاتحاد البرلماني العربي رفضه أي "تسوية" للصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، لا يقبل بها الفلسطينيون، ولا تنص على حقوقهم الثابتة بدولة مستقلة على حدود 67 وعاصمتها القدس؛ وأوضح الاتحاد، أن "صفقة القرن اتفاق من طرف واحد، ولا تمثل خطوة باتجاه السلام العادل والشامل".

وشدد البرلمان في بيانه أن "معادلة السلام المنشود لن تكون إلا عبر مفاوضات تستند إلى حل الدولتين، وعلى أسس من التوافق على الوضع النهائي"، مؤكداً أن المساس بالقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة للاحتلال، هو تصعيد خطير يهدد أمن المنطقة ويقطع الطريق على فرص السلام ويمهد لافتعال حرب دينية ستكون "إسرائيل" سبباً وطرفاً أساسياً فيها. وطالب أن تكون

المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، أساس لاستئناف "أي مفاوضات سياسية"، والحفاظ على حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة.

لا فرص للسلام ما دام " ابومازن " في السلطة

قال مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة، داني دانون، إنه لا توجد هناك فرص للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين ما دام الرئيس عباس في السلطة؛ وأشار دانون خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الخطة الأمريكية للسلام بالشرق الأوسط، المعروفة بـ "صفقة القرن"، إلى أن "إسرائيل والفلسطينيين لن يتمكنوا من التحرك إلى الأمام، إلا بعد أن يتتحي الرئيس عباس على حد قوله.

وأضاف دانون أن الرئيس عباس "لا يمكنه أن يكون شريكا من أجل السلام الحقيقي"، معتبرا أن الرئيس الفلسطيني "غير جدي بشأن المفاوضات أو السلام"؛ وقال إن الرئيس عباس "جاء إلى هنا لصرف الانتباه عن عدم رغبته في التفاوض"، مشيرا إلى أن الرئيس عباس يزور الولايات المتحدة بشكل منتظم للتحديث في الأمم المتحدة، لكنه لم يلتق بنيامين نتنياهو منذ 10 سنوات.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" حسين الشيخ: إن حديث مندوب إسرائيل أمام مجلس الأمن الدولي، دعوة مباشرة لاستهداف رأس الشرعية الفلسطينية، الرئيس عباس. وأضاف أن ما قاله مندوب إسرائيل يذكرنا بما حصل مع الرئيس عرفات، فهو دعوة لاستهداف وتغيب الرئيس عباس بنفس الطريقة التي غاب بها الراحل عرفات، ودعوة مباشرة للقتل، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية.

وأكد أن تقاعس الأمم المتحدة ودول العالم عن محاسبة إسرائيل على كل ما تقوم به، هو الذي يجعلها تهدد الرئيس بشكل مباشر بهذا الشكل، مضيفا أن الرئيس منتخب من الشعب الفلسطيني وعبر صندوق الانتخاب بطريقة ديمقراطية. وشدد الشيخ على أن حديث مندوب

إسرائيل يدق ناقوس الخطر، وإسرائيل وأميركا تتحملان المسؤولية المباشرة عن حياة الرئيس عباس، والمساس بالرئيس تجاوز لكل الخطوط الحمراء والمحرمات. وأكد أن على كل الأصدقاء والأشقاء الانتباه جيداً لما قاله المندوب الإسرائيلي أمام مجلس الأمن، لأن أقواله على درجة عالية من الوقاحة والخطورة وهو استهتار بالمنظومة الدولية. وتساءل الشيخ كيف يسمح المجتمع الدولي أن تقال مثل هذه العبارات عن رئيس دولة منتخب؟، مشيراً إلى أن العبارات التي قالها مندوب إسرائيل هي التي قيلت في المراحل الأخيرة لحياة الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

قطر وضعت اللمسات الأخيرة لـ "صفقة ترامب" وتوارت عن المشهد

نقلت صحيفة "العرب"، عن مصادر مطلعة، أن السفير القطري في واشنطن الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني ونائبه حضرا اجتماعات سبقت، وأعقبته إعلان صفقة ترامب. وأكدت المصادر، أن السفير القطري ونائبه شاركا في وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الأمريكية المقترحة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لافتةً إلى أنهما حضرا الاجتماع الثاني حولها، والذي عقده كبير مستشاري البيت الأبيض غاريد كوشنر في 29 (كانون الثاني) بوزارة الخارجية الأمريكية، بعد يوم من إعلان الخطة رسمياً، ما يُناقض ما تروجه قطر عبر أذرعها الإعلامية عن معارضتها للخطة.

ويؤكد حضور السفير القطري الاجتماعات، موافقة الدوحة على صفقة ترامب، الأمر الذي سعت الدوحة لإخفائه بعد تعمدتها الغياب عن حفل الإعلان الرسمي للصفقة؛ وبالتوازي لم يصدر عن الدوحة ما يعكس رفضاً صريحاً أو مباشراً للخطة الأمريكية، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً وصف بالفضفاض، يندرج في إطار سياسة التخفي وعدم الوضوح، التي دأبت الدوحة على انتهاجها،

ويقول مراقبون، إن قطر التي كانت من أول الدول العربية التي فتحت قنوات تواصل مع إسرائيل بشكل علني ومستفز للعرب والفلسطينيين، تحاول منذ سنوات إيهام الرأي العام

العربي بمعاداتها لئلا أيبب بتركيز قنواتها ومنصاتها الإعلامية على نشر محتوى إعلامي يدغدغ عواطف الفلسطينيين، مع الاستمرار في استقبال مسؤولين ورياضيين إسرائيليين وغيرهم.

حمد بن جاسم يتوقع اتفاقية إسرائيلية عربية قريباً

توقع رئيس وزراء قطر الأسبق، الشيخ حمد بن جاسم، أنه سيتم توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن وربما المغرب. وقال بن جاسم في سلسلة تغريدات عبر (تويتر): إنه سبق له أن نشر بتاريخ 14 كانون الأول/ من العام الماضي تغريده تحدث فيها عن (صفقة القرن)، وتوقع أنها ستعلن بداية هذا العام، وبالفعل أعلن عنها الرئيس الأمريكي في نهاية كانون الثاني الماضي.

وتابع: "اليوم، وقد أعلنت الصفقة، كما يسميها من أعضائها، فلا بد أولاً أن أكرر، كما قلت دائماً، إنني لست ضد السلام العادل، ومن ثم لست ضد توقيع عدم اعتداء بعد الوصول إلى نتائج واضحة في عملية السلام".

واستطرد: "غير أنني تابعت ما واجهته الصفقة في الجامعة العربية من رفض، رغم أن هناك دولاً عربية، وعدت الجانب الأمريكي بأنها ستتخذ موقفاً إيجابياً من الصفقة، لكنها لم تفعل، وبررت ذلك بالقول: إنها لم تستطع بسبب الإعلام".

وأشار بن جاسم إلى أن "هذه الدول تريد بتلك الوعود التقرب من أمريكا، مع أنها تعلم أن الصفقة، ستعطل من قبل الأغلبية في الجامعة العربية، وهي بذلك تستفيد حين تظهر كما تريد أمريكا، وتتصل كما تتوهم من أعباء معارضة الصفقة أو رفضها، وتحملها للدول الأخرى الراضة، غير أن هذه سياسة قصيرة الأمد ومكشوفة للجانب الأمريكي".

وأكد رئيس وزراء قطر الأسبق، أن أمريكا وإسرائيل بحاجة لما سيترتب على إعلان الصفقة من زخم انتخابي مفيد لترامب وننتياهو، قد يضيف لكليهما انتصاراً خارجياً من شأنه تعزيز فرص الفوز في الانتخابات المنتظرة.

وأوضح أن "الجانب العربي يتبع سياسة قائمة على التكتيك قصير المدى، بينما يضع الجانب الإسرائيلي، سياساته على أسس استراتيجية طويلة المدى". وتساءل حول إمكانية تبني الدول العربية أيضاً سياسة وتكتيكاً فعلياً مدروساً، تستفيد منه باستغلال حاجة إسرائيل وأمريكا لما يريدان أن تحققه الصفقة، "بدل أن نكون مجرد أدوات يستخدمها غيرنا لتحقيق مآربهم".

ثلثا الشعب الفلسطيني يؤيدون اندلاع انتفاضة جديدة

أظهرت نتائج استطلاع للرأي أن ثلثي الشعب الفلسطيني يؤيد اللجوء للعمل المسلح أو العودة إلى الانتفاضة المسلحة رداً على صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب. وقال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: أن نسبة 84% قالت إنها تؤيد سحب الاعتراف بدولة إسرائيل وأبدي 78% تأييدهم للجوء لمظاهرات شعبية سلمية، وقال 77% إنهم يؤيدون وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وقال 69% أنهم يؤيدون إيقاف العمل باتفاق أوسلو".

وتشهد الأراضي الفلسطينية مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال منذ الإعلان عن الصفقة استشهد خلالها ثلاثة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال وأصيب العشرات. وأشار المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية "إلى أن ثلثي الجمهور يؤيدون إعلان الرئيس عباس ضد صفقة القرن، لكن نسبة تتراوح ما بين الثلثين والثلاثة أرباع لا تثق بنوايا الرئيس في تنفيذ ما جاء في إعلانه". وأوضحت النتائج أن هناك "تراجعاً غير مسبوق في نسبة التأييد لحل الدولتين لأقل من 40% وذلك لأول مرة منذ اتفاق أوسلو".

92.2% من الفلسطينيين يعارضون (صفقة القرن)

في أحدث استطلاع للرأي، أعدّه الدكتور نبيل كوكالي ونشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي (PCPO) وأجري خلال الفترة (31 كانون الثاني - 6 شباط) 2020، جاء فيه أن

(89.2%) يعارضون بدرجات متفاوتة خطة الرئيس ترامب .وردأ على سؤال " بشكل عام، هل تؤيد خطة الرئيس دونالد ترامب " صفقة القرن" أم تعارضها؟" أجاب (66.5%) أعارضها بشدة، (22.7%) أعارضها إلى حد ما، (8.5%) أؤيدها إلى حد ما، (0.8%) أؤيدها بشدة، (1.5%) أجابوا "لا أعرف".

يرى (85.2%) من الجمهور الفلسطيني أن بعد الإعلان عن صفقة القرن أصبح الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، في حين يعتقد (11.4%) أنها فرصة لا يمكن تعويضها للفلسطينيين للوصول إلى السلام، وامتنع (3.4%) عن إجابة هذا السؤال.

وحول سؤال "بعض الناس يعتقدون أن رفض القيادة الفلسطينية لصفقة القرن كان قراراً صائباً، في حين يعتقد البعض الآخر أنه كان قراراً خاطئاً ومتسرعاً، أي منها أقرب إلى رأيك؟"، أجاب (82.0%) بأنه كان قراراً صائباً، في حين أجاب (14.1%) بأنه كان قراراً خاطئاً، (3.9%) أجابوا "لا أعرف".

وجواباً عن سؤال "هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن الطريقة التي تعامل بها الرئيس عباس في الرد على اعلان الرئيس ترامب "صفقة القرن"؟"، أجاب (49.8%) راضٍ جداً، (24.5%) راضٍ نوعاً ما، (10.6%) غير راضٍ نوعاً ما، (8.9%) غير راضٍ بشدة، (6.2%) أجابوا "لا أعرف".

خيارات الرفض الفلسطيني

"في ظل الرفض الفلسطيني لصفقة القرن"، أي من الخيارات التالية الأكثر احتمالاً لإدارة الشأن الفلسطيني؟"، أجابوا (12.1%) حل السلطة الفلسطينية ووضع العالم أمام مسؤوليات الفراغ القانوني، (23.1%) ادارة المقاومة عبر الفصائل الفلسطينية، (15.1%) الاعلان عن دولة فلسطينية من جانب واحد، (26.3%) تصعيد المقاومة، (18.9%) إبقاء وضع السلطة

الفلسطينية كما هو عليه، مع تطوير استراتيجيات جديدة لإدارة الشأن الفلسطيني، (4.5%) أجابوا "لا أعرف".

الوضع الاقتصادي

قيّم (71.2%) من الجمهور الفلسطيني الوضع الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية بالسيئ، في حين قيمه (19.5%) بالمتوسط، و (2.5%) بالجيد ، (6.9%) أجابوا "لا أعرف".

هموم المواطن

وحول سؤال "ما همك الرئيسي في الوقت الحاضر؟"، أجاب (24.9%) العمل ، (19.2%) الأمان، (22.2%)، الصحة، (33.7%) المستقبل.

فريدمان يكشف سبب انحياز (صفقة القرن) لإسرائيل

كشف السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، السبب الذي طرحت (صفقة القرن) لأجله على نحو منحاز لإسرائيل، قائلاً: "إن الصفقة منحازة لإسرائيل بشكل كبير لأن إسرائيل دولة ديمقراطية، يمكن الاعتماد عليها في احترام الاتفاق". وقال فريدمان: "لا يزال أمام الفلسطينيين طريق طويل، قبل أن يكونوا شركاء جديرين بالثقة، ونحتاج لسد "التفاوت" بين دولة إسرائيل، التي يمكن الاعتماد عليها، وبين السلطة الفلسطينية، التي وصفها بأنها كيان فاشل يطمح في أن يكون دولة". وزعم، أن القدس ما كانت ستوافق أبداً على تقديم التنازلات التي قبلت بها بعد نشر الخطة- بما في ذلك الموافقة على عدم بناء أي مستوطنات في المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية المستقبلية- ما لم يضمن لها الاقتراح الضم الفوري للأجزاء التي ستكون بموجب الخطة جزءاً من إسرائيل.

وقال فريدمان عن الإسرائيليين والفلسطينيين: "هذه علاقة غير متماثلة بالمرّة، إسرائيل هي ديمقراطية، يمكن الاعتماد على كلمتها، لديها علاقة رائعة مع الولايات المتحدة على مستويات متعددة، وهذه العلاقة قوية للغاية، إنها اليوم في موقف يسمح لها باحترام جزئها من الاتفاق". و"على النقيض من ذلك، فإن الفلسطينيين في الوقت الحالي، ليسوا في موقف يسمح لهم باحترام أي اتفاق، والفلسطينيون ليسوا موحدين، وحكومتهم ليست ديمقراطية ومؤسساتهم ضعيفة، إن احترامهم لجميع أنواع الأعراف التي نتمسك بها- وليس فقط الديمقراطية، وإنما أيضاً حقوق الإنسان، وحرية الدين، وحرية التعبير- غير موجود".

الكشف عن تفاصيل اجتماع الوفد الامني مع الفصائل بغزة

جرى الكشف عن تفاصيل الاجتماع الذي جمع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مع الوفد الامني المصري، حيث جرى بحث 4 ملفات؛ وأن الفصائل وضعت الوفد في صورة كافة تطورات القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق بمواجهة "صفقة القرن"، وكافة الفعاليات التي يتم التحضير.

وتناول الاجتماع المغلق في الملف الأول: العلاقات المصرية الفلسطينية وتعزيز العلاقة بين الجانبين بما يخدم الشعب الفلسطيني، لمواجهة التحديات التي تمر بالقضية الفلسطينية بعد إعلان "ترمب" لصفقته التصفوية، ومحاولات الضم الإسرائيلية للضفة الغربية. والملف الثاني، ضرورة إنجاز مهمة وفد منظمة التحرير المقرر وصوله إلى قطاع غزة خلال الفترة المقبلة، بما يقوي اللحمة الوطنية الداخلية، وصولاً إلى عودة جهود إتمام المصالحة . والملف الثالث، بحث إيجاد طرق لمواجهة صفقة القرن إلى جانب كافة الأطراف الفلسطينية، حيث أبدى الوفد المصري جهوزية بلاده على ممارسة ثقلها السياسي بما يوجه ضغطاً على كافة الأطراف المؤيدة للصفقة خصوصاً الأمريكي والإسرائيلي. والملف الرابع، تناول كافة أوضاع قطاع غزة، من خلال تقديم كافة التسهيلات الممكنة، وكذلك العمل على راحة المسافرين من وإلى غزة، و تجنب الساحة الداخلية أي "جنون إسرائيلي" يمكن أن يؤدي إلى معركة أو تصعيد.

وكان الوفد الأمني المصري، إلى قطاع غزة عبر حاجز "بيت حانون- إيرز"، شمال القطاع، من أجل الحديث حول التطورات الأخيرة وعودة البالونات المفخخة، وإطلاق الصواريخ من غزة ورد جيش الاحتلال بقصف مواقع في مناطق متفرقة بالقطاع.

وكان الوفد قد التقى بقيادة المنظومة الأمنية للعدو؛ وذكرت صحيفة "معاريف"، أن الوفد الأمني المصري حمل معه رسائل من إسرائيل إلى الفصائل بغزة، تطالب بوقف إطلاق الصواريخ والبالونات المفخخة تجاه إسرائيل؛ وأشارت الصحيفة، إلى أن زيارة الوفد الأمني المصري، تأتي بعد 3 أسابيع من تجدد إطلاق الصواريخ والبالونات المفخخة من غزة، وقبل 3 أسابيع من موعد الانتخابات.

كشف مصدر ميداني في قطاع غزة، عن قرار صدر من القيادة الميدانية لوقف إطلاق البالونات الحارقة والمتفجرة باتجاه مستوطنات الغلاف وكذلك مدن الداخل؛ وتم تعميمه هذا الصباح على كافة الوحدات الثورية الميدانية العاملة في مجال إطلاق البالونات الحارقة والمتفجرة.

ويأتي ذلك بعد ساعات من مغادرة الوفد المصري لقطاع غزة، الليلة الماضية، بعد جلسة مطولة مع قيادة حركة حماس وزيارة الحدود. وكان مصدر من حماس قد قال إن الوفد وعد بتقديم تسهيلات إسرائيلية على المعابر من أجل تخفيف الحصار. وتتخذ الفصائل الفلسطينية من إطلاق البالونات المتفجرة وغيرها مما يطلق عليها "الأدوات الخشنة" كوسيلة ضغط على الاحتلال لتنفيذ تفاهات الهدوء التي تتم برعاية مصرية.

الأسبوع الكابوس على سكان الغلاف

ضاقت الأرض بسكان غلاف غزة ذراعاً من الوضع الراهن، حيث عادت القذائف الصاروخية مرة أخرى، وأصبحت البالونات الحارقة وصفارات الإنذار وهروب الأطفال إلى الملاجئ، من روتين حياة سكان جنوب إسرائيل.

بالتزامن مع افتتاح مهرجان "الجنوب الأحمر"، فقد شهد القطاع الأسبوع الأصعب في المنطقة منذ جولة القتال الأخيرة، إذ أطلقت سبع قذائف صاروخية وأكثر من 40 بالون متفجر سقطت في إسرائيل تم إطلاقها من قطاع غزة.

بسبب ذلك الروتين القاتل اقتصرت مطالب سكان غلاف غزة، من اليمن واليسار، فقط بتوفير حالة من الهدوء وتركهم يعيشون بأمان.

قررت سلطات الإحتلال، منع إدخال أي معدات لصالح شركة الاتصالات الفلسطينية بقطاع غزة؛ وحسب صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، فإن السلطات الإسرائيلية منعت إدخال المعدات اللازمة للشركة إلى حين إعادة ما سرق من مخازنها؛ وفي الرابع من تشرين الثاني، أعلنت شركة الاتصالات عن سرقة جميع المعدات والكوابل من مخازنها، والتي دخلت القطاع بعد سنوات طويلة من المنع، بتكلفة وصلت إلى 15 مليون شيكل.

نحاول التوصل إلى ترتيبات مع حماس دون الحرب

ادعى وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس أن إسرائيل تحاول التوصل إلى ترتيب شامل مع قطاع غزة دون اللجوء لحرب؛ وقال شتاينتس: "صحيح أننا نحاول التوصل إلى ترتيب شامل دون حرب في غزة دون الحاجة إلى عملية عسكرية شاملة للتغلب والسيطرة في غزة، وستخبرنا الأيام".

وأضاف: "من الواضح، سقطت علينا الصواريخ خلال 3 سنوات مضت أكثر منذ 10 سنوات سبقتها، والمقاومة الفلسطينية تحاول باستمرار تسليح نفسها". وتابع: "لدينا وقت للتفاهم مع حماس، واغتيال أبو العطا كانت بمثابة ضربة قوية، ومنذ ذلك الحين رأينا حقاً، لا هدوء تام، لكن مستوى النار انخفض كثيراً".

وأشار إلى أنه إذا كانت إسرائيل تريد وضع حد لإطلاق الصواريخ بشكل مطلق وإلى الأبد، فهذا يتطلب الاستيلاء على غزة والقضاء على حماس هناك.

ونوه إلى أنه في عام 2014 في أوج الحرب على غزة، طلب هو وعدد قليل من المسؤولين من وزير الجيش موشيه يعالون ورئيس الأركان بيني غانتس أن يقدموا لنا خطة كاملة للسيطرة على غزة والقضاء على حماس، لكنهما عارضا.

وأوضح أن غانتس حذر من حدوث ذلك، لأنه سيكلف إسرائيل 500 قتيل ويجب عدم اتخاذ هذه الخطوة.

تقدير إسرائيلي : نقف أمام تصعيد تدريجي مع حماس في غزة

قال خبير عسكري إسرائيلي إن "الوضع القائم في قطاع غزة يستمر بالتوتر العسكري، مع توقع زيادة عدد البالونات الحارقة، رغم أن حماس تسعى لتحقيق التسوية في القطاع، والجيش يدرس الطريقة المناسبة للرد على هذه الاستفزازات؛ من أجل المحافظة على قوة الردع، دون الوصول إلى حالة الحرب الشاملة، خاصة في الوقت الذي نشهد فيه كل يوم مهرجانا للبالونات الحارقة في مستوطنات غلاف غزة".

وأضاف روني دانيئيل، محرر الشؤون العسكرية بالقناة الإسرائيلية 12، أننا "تحدث في هذه المرحلة عن مراوحة بين شفا الهاوية وشفا التسوية، مع أن إسرائيل زادت عدة مركبات إضافية لما يمكن تسميته تحسين الحياة الإنسانية في غزة، من خلال السماح لخمسة مئة تاجر فلسطيني من القطاع بدخول إسرائيل لأغراض تجارية، كما سمحت بإقامة مستشفى مدني، وتواجد وسطاء مصريين ودوليين في المنطقة".

وأكد دانيئيل، وثيق الصلة بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أن "البالونات الحارقة ما تزال تمثل مشكلة تكتيكية أكثر من كونها تهديدا حقيقيا، رغم أنها تتسبب بإزعاج المستوطنين الإسرائيليين، لكن ما يقلق حماس في غزة أنها ترى الوقت يشرف على الانتهاء لإنجاز التسوية؛ وبنظر حماس، فإن تسخين الوضع على حدود غزة كفيل بتسريع مدة إنجاز التسوية".

وأشار إلى أن "المشكلة بنظر إسرائيل أن تطورا جديدا أضيف إلى البالونات الحارقة، يتمثل بتنقيط القذائف الصاروخية من غزة، وهو ما يغير الصورة فعليا؛ لأن استمرار إطلاق القذائف من شأنه تبديد قوة الردع، فالمسيرات الشعبية والبالونات شيء، أما القذائف الصاروخية فشيء آخر؛ لأنها قد تدفع إسرائيل إلى تغيير طبيعة ردودها الميدانية".

وأكد أن "التقدير السائد أنه في حال استمرت القذائف الصاروخية، فإن مستوى الرد الإسرائيلي سيزداد جرعة إضافية، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل قد تجد مشروعية في رفع وتيرة هذه الردود الجديدة، لكن المشكلة أن مستوطنات غلاف غزة تشهد في هذه الأيام توافداً إسرائيلياً مكثفاً للضيوف والمصطافين لحضور حفلات فنية وجماهيرية، ما يجعل من أي رد إسرائيلي ورد مضاداً من حماس كفيلاً بتعكير صفو هذه الأجواء".

وأضاف أن ذلك "يضطر الجيش الإسرائيلي في هذه الآونة لإبداء مستوى معقول من ضبط النفس، مع أن السياسة السائدة في الجيش هي الرد على كل إطلاق قذائف من غزة، لكن في معظم الأحوال تبدو الردود محدودة وضيقة؛ خشية أن يتسبب أي رد بتكثيف حملات إطلاق النار المتبادلة".

وختم بالقول إنه "في النهاية، فإننا نقف عشيّة تصعيد متزايد في المرحلة القادمة، ولأن حماس تبدي سلوكاً هجومياً أكثر من أبو مازن، فإن التصعيد سيكون أمامنا على طول حدود القطاع، مع العلم أن الإجراءات التسهيلية الإنسانية في غزة من شأنها إطفاء اللهب المشتعل في الفترة القادمة، مع أنه في هذه المرحلة تجري نقاشات متلاحقة بشأن طبيعة الرد على أي إطلاق قذائف من حماس".

وثيقة متزامنة مع "صفقة ترامب"

أفادت صحيفة "هآرتس"، بأن وثيقة جديدة تم إعدادها بالتوازي مع الإعلان عن "صفقة ترامب"، تشكك فيما إذا كانت فكرة تقسيم القدس لا تزال صالحة، مقترحة أن تصبح القدس "مدينة مفتوحة"؛ وفتت الصحيفة إلى أن واضعي اتفاقية جنيف الصادرة في العام 2003، أعادوا النظر منذ عام تقريباً في توصياتهم، التي اقترحوا فيها تقسيم القدس وفقاً لحدود ما قبل عام 1967 مع بعض التعديلات، مشددين في وثيقة تم إعدادها بالتزامن مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن خطته للسلام في الشرق الأوسط، على أن فكرة تقسيم مدينة

القدس لم تعد صالحة، واقترحوا حل الدولتين، مع بقاء القدس مدينة مفتوحة، من دون تقديم أي حل للمشكلات الأمنية التي يستلزمها هذا الخيار. وقالت "هآرتس" إنه منذ العام 2003، تعد مبادرة جنيف، الخطة الأكثر واقعية لاتفاقية مستقبلية - رغم تجاهل السياسيين الإسرائيليين لها- على عكس مبادرة ترامب، التي تعد اقتراحا عاما مع خريطة غير واضحة، بينما يحتوي اتفاق جنيف على آلاف الصفحات من الحلول التفصيلية للقضايا التي تشمل الحدود والأمن والمستوطنات واللاجئين والقدس. واقترحت الوثيقة الجديدة توسيع سياق المدينة المفتوحة ليشمل القدس بأكملها، على أن يكون لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة السيادة في المدينة، وستكون العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية، بدون حدود بين المدينتين، على أن توصل القدس عملها كمدينة واحدة، بالتعاون الوثيق بين الجانبين، وهو ما يتطلب نظاما قانونيا جديدا. كما اقترحت الوثيقة دراسة الحلول التكنولوجية لمراقبة حركة الناس والبضائع بين الدولتين حتى من دون حواجز مادية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن مؤخرا عن مبادرة "صفقة القرن" التي عمل عليها منذ توليه السلطة عام 2017، وتتص على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بناء على ما اعتبره صيغة "حل الدولتين"، مع بقاء القدس عاصمة "موحدة" لإسرائيل، وتخصيص أجزاء من الجانب الشرقي من المدينة للعاصمة الفلسطينية، إضافة إلى فرض سيادة إسرائيل على غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية.

الموقف الاردني الثابت تجاه القضية الفلسطينية

جدد الملك عبد الله الثاني، التأكيد على ضرورة تحقيق السلام الشامل والعاقل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، القابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

جاء ذلك خلال استقباله، وفدا روسيا برئاسة نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، الذي نقل للملك رسالة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حول التطورات التي تشهدها المنطقة، خاصة القضية الفلسطينية والأزمة السورية،

الرئيس ريفلين: لا يجوز تفويت هذه الفرصة لاحتلال السلام

تطرق رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين لأول مرة الى خطة السلام الامريكية أو ما يسمى بـ "صفقة القرن"، قائلاً ان بإمكانها ان تجلب الأمل للطرفين وللمنطقة وان تكون اساساً جيداً من اجل بدء المفاوضات وانه لا يجوز تفويت هذه الفرصة؛ وجاءت تصريحاته في كلمة ألقاها بعد ظهر اليوم باللغة العربية امام البرلمان الالمانى البوندستاغ بمناسبة اليوم العالمى للهولوكوست.

وأوضح ريفلين ان دولة اسرائيل تقدر عالياً دور برلين في التصدي لمظاهر معادات السامية مشدداً على ضرورة تكاتف الجهود بهدف القضاء على كل هذه المظاهر. كما تطرق إلى البرنامج النووي لإيران مشيراً إلى أنها تدعو ليلاً ونهاراً إلى إيادة دولة اسرائيل وأنه يجب عدم تجاهل ذلك الأمر الخطير خصوصاً وأنها تغذي وتدعم الإرهاب في المنطقة وفي العالم.

لقاء أولمرت بعباس

عقد عباس وأولمرت مؤتمراً صحفياً مشتركاً في نيويورك، على هامش اجتماع مجلس الأمن الدولي، لمناقشة خطة "صفقة القرن" الأمريكية.

وذكرت وسائل الإعلام العبرية، أن رئيس الوزراء الأسبق، إيهود أولمرت، تعرض لهجوم حاد من أحزاب اليمين، بسبب اجتماعه بعباس في نيويورك؛ و وصف نتنياهو، اجتماع أولمرت بالرئيس عباس، بأنه "أكبر حادثة إهانة حدثت في تاريخ دولة إسرائيل".

ووصف سفير إسرائيل بالأمم المتحدة، داني دانون، اللقاء بأنه "مُخزي"، قائلاً: "في نفس اليوم الذي فشل فيه أبو مازن في محاولته إدانة الولايات المتحدة وإسرائيل في مجلس الأمن، أولمرت يؤيد عباس، إنه لأمر مُخز".

هذا وذكر أن أولمرت رفض استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية، من الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، داعياً في الوقت ذاته إلى عدم تجاهل خطة ترامب؛ وأن أولمرت دعا عباس للعودة الى طاولة المفاوضات، مشدداً على أنه لم يأتي إلى أمريكا، ليشن هجوماً على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أو لمهاجمة الحكومة الإسرائيلية.

وقبل اللقاء سخر مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، **جاريد كوشنر**، من المؤتمر الصحافي المشترك لرئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس المزعم عقده - حيث يعترزم الاثنان إدانة خطة ترامب للسلام - باعتباره "مثيراً للشفقة" وينبع من حسد لأن الاثنين فشلا في التوصل إلى اتفاق نهائي. وقال كوشنر "من المثير للشفقة أن كلاهما ينتقد جهود الآخرين في محاولة التوصل الى اتفاق"، مضيفاً "ينبع ذلك من الكثير من الغيرة لأنهما فشلا في فعل ذلك بأنفسهما". وتحدث صهر الرئيس ومستشاره الخاص مع صحافيين في الأمم المتحدة بعد إحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول اقتراح ترامب، الذي تم الكشف عنها في نهاية الشهر الماضي.

وقال إنه لا ينبغي على عباس وأولمرت انتقاد محاولات البيت الأبيض حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ وقال كوشنر "إذا كنت حقاً تريد صنع السلام، فأنت بحاجة إلى تشجيع الجهود التي يبذلها آخرون في محاولة لصنع السلام بدلاً من محاولة تصدر عناوين الأخبار عندما تكون غير ذي صلة وتتدخل في الموقف لجذب الانتباه"؛ وأضاف أن الاثنين "يعارضان الخطة علناً في حين أنه أتاحت لهما فرصة وفشلا فيها، أنا أرى قلة احترام في ذلك".

ويهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، الرئيس الثاني عشر، استمر في المنصب من 4 مايو 2006 إلى 31 مارس 2009، وُلد في الخضيرة عام 1945، رأس بلدية القدس منذ عام 1993 وحتى 2003، وقد تولى رئاسة الحكومة بالوكالة، بعد إصابة أرئيل شارون بجلطة دماغية؛ عُين عام 2006 رئيساً لحزب كاديفا، واستمر حتى عام 2008.

نشأ أولمرت في عائلة يهودية عُرفت بانتمائها للتيار المتشدد في الحركة الصهيونية. حيث كان والده عضو منظمة أتسل اليهودية اليمينية، وكان شقيقه يوسي أولمرت رئيس الوكالة اليهودية. كان في صغره عضواً في حركة بيتار للشباب أسسها زيايف جابوتنسكي؛ بدأ خدمته العسكرية في كتبية 13 في لواء غولاني عام 1963، وقد أكمل الخدمة نهائياً عام 1971.

بدأ أولمرت حياته السياسية عضواً في حركة بيتار للشباب، والتحق عام 1966 بحزب حيروت، عام 1973 كان عضواً في الكنيست عن حزب الليكود، وقد انتخب لثلاث دورات نائباً في الكنيست؛ ساهم وبشكل كبير في تشجيع الاستيطان في القدس عندما كان رئيس بلديتها، الذي استمر فيه لمدة عشر سنوات.

استقال أولمرت من رئاسة الحكومة في 2009 بعد أن بدأ يواجه تحقيقات في الشرطة حول عدة قضايا فساد؛ دخل أولمرت على إثرها السجن في 2016 لمدة 18 شهراً، وهو أول رئيس وزراء سابق يدخل السجن في تاريخ إسرائيل، في قضية "مشروع هوليلاند" المعماري في القدس التي اتهم في إطاره بتلقي الرشوة.

مخرجات أنابوليس

في أعقاب مؤتمر أنابوليس، الذي التأم في شهر نوفمبر 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية الرئيس بيل كلينتون، بدأت مفاوضات جدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغية التوصل إلى اتفاق سلام في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2008. عقد أولمرت وأبو مازن عشرات المحادثات، وبموازاة ذلك جرت مفاوضات بين وفدين رسميين، اسرائيلي وفلسطيني. بلغت المفاوضات بينهما حافة الاتفاق، فقد توصلوا إلى مسودة اتفاق تقضي بأن الحل يكمن في

المبدأ المعروف: «دولتان لشعبين». وبموجبه تقام دولة فلسطينية على مساحة 94 في المائة من الضفة الغربية، تكون عاصمتها القدس الشرقية. وتقدم إسرائيل تعويضا عن 6 في المائة من أراضي الضفة الغربية، بأراضٍ تساويها في المساحة والقيمة من أراضي 1948. قسم منها شمالي الضفة الغربية وقسم منها بتوسيع الحصة الفلسطينية من منطقة شمالي البحر الميت وقسم منها في الأراضي الخصبة الواقعة شرقي قطاع غزة، وهذا بالإضافة إلى ممر آمن ما بين غزة والضفة الغربية. وقد عرض أولمرت خريطة توضح هذا التقسيم رسمها بقلمه على ورقة. فقال له عباس إنه يريد أن يدرسها مع القيادة الفلسطينية، لكن أولمرت طلب منه أن يوقع عليها أولا.

لكن في النهاية فشلت محاولات الوصول إلى اتفاق وتوقفت المحادثات في أواخر عام 2008، عندما جرى اتهام أولمرت بالاحتلال وانتهاك الثقة وسُجن وسقطت معه مخرجات أنابوليس. ونجح بنيامين نتنياهو في تشكيل الحكومة عن الليكود، وطوى المشروع وراح يعزز الاحتلال وتسبب في تجميد تام للعملية السلمية.

تجددت الصلة بين أولمرت وأبو مازن السنة الماضية في لقاء في باريس، وباشرا التفكير في استثمار التفاهات التي توصلنا إليها وعدم إضاعة جهديهما التاريخي هباء؛ واليوم وبعد الاعلان عن صفقة ترامب يجدانها أفضل فرصة للعودة إلى تلك المسودة.

نشر أولمرت مقالا عقب الإعلان عن صفقة القرن، قال فيه إن هذه الصفقة "لا يمكن أن تصبح أساساً لحل الصراع مع الفلسطينيين" واعتبرها "مجرد إنجاز كبير لبنيامين نتنياهو في مجال العلاقات العامة لخدمة حملته الانتخابية، ولن تخدم إسرائيل والفلسطينيين بشيء". وقال أولمرت إن "خطة ترمب تمكن إسرائيل من ضم غور الأردن، والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولن تجد من يؤيدها من الفلسطينيين"؛ وحذر منها بقوله "أخشى أن تنتهي الزفة التي كانت في واشنطن أثناء الإعلان عن صفقة القرن ببيكاء كبير، وأخشى أن نكون نحن الباكين".

واتفق إيهود أولمرت، مع الرئيس عباس، على إطلاق حملة مشتركة ضد "صفقة القرن"، يؤكدان فيها أنها ليست التسوية الواقعية الممكنة وأن "هنالك صيغة أفضل بإمكانها التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي وشامل بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب أجمعين".

لذلك سيظهر كل من الرئيس ابو مازن وأولمرت سويا في مؤتمر صحافي في نيويورك، في الوقت نفسه الذي يعرض فيه كبير مستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترمب وصهره، جاريد كوشنر، تفاصيل الخطة الأميركية المعروفة بـ"صفقة القرن"، على جلسة لمجلس الأمن الدولي. وسيحاولان التوضيح إن الرئيس عباس هو الشريك الحقيقي والوحيد الموجود حالياً والذي يمكن التفاوض معه، وهو لا يرفض لمجرد الرفض، وأن رفض خطة ترمب لا يعني رفض عملية السلام؛ وسيقدمان بديلا عنها يمكنه تحقيق السلام، يقوم على أساس ما تم التوصل بينهما من تفاهات في سنة 2008، عندما كان أولمرت رئيسا للحكومة الإسرائيلية. إن موقف أولمرت ربما يساعد الرئيس ابو مازن على حشد دعم دولي واسع لرفض خطة ترمب، لأنه رئيس وزراء إسرائيلي سابق سيكون دليلا على أن الفلسطينيين لا يستبعدون التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل كجزء من المفاوضات بين الطرفين بخلاف الرواية الإسرائيلية الرسمية.

على أثر ذلك تعرض أولمرت لانتقادات من قبل مستشار وصهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر واصفا اياه بأنه متطفل ولم يعد ذا صلة؛ وكان حزب الليكود قد هاجم رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت للقاءه برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في باريس، واصفا الرئيس الفلسطيني بأنه "عائق حقيقي للسلام". وتابع: "أولمرت، الذي عرض حائط المبكى على عباس، الآن ايضا يعمل ناطقا باسمه".

إن موقف أولمرت، رغم أنه خارج الحكم، وهي القادم من اليمين الصهيوني والذي

تربى في شبابه في منظمة بيتار التي اسسها جابوتنسكي وهي تؤمن بمبادئ الفاش/ية الصه/يونية وتتبنى التكتيكات السياسية المدعومة بالعسكرية المتطرفة، ان هذا الموقف هام واستراتيجي، دون تهويل أو تسخيف، ويبين بوضوح أن كثيرا من الإسرائيليين وهم يرون

دولة الاحتلال والإبارتهد والتميز العنصري والمستوطنين تتعزز وتتقوى، سيقنعون بأهمية السلام مع الفلسطينيين ليس فقط من أجل مصلحة الفلسطينيين، بل ومن أجل مصلحة الإسرائيليين واليهود أيضاً. فالدولة العميقة في إسرائيل التي اغتالت رابين بالرصاص ثمنا لمواقفه السياسية مع الشهيد عرفات هي التي قد تكون اغتالت أولمرت أيضاً سياسياً ورمته في السجن ثمنا لموقفه السياسي مع الرئيس ابو مازن!؟

المستوطنون يرسمون حدود إسرائيل

السيادة - الآن؛ هذا أمر الساعة؛ لا ينبغي انتظار موافقة العرب لقبول ما عرض عليهم. هكذا كان يتصرف دافيد بن غوريون. هكذا تصرف زعماء التيار الذي سعى لتثبيت حقائق على الأرض بدلاً من انتظار بروز مظاهر يضمن الكأس المليئة دفعة واحدة؛ بنيامين زئيف هرتسل كان جزءاً من التيار الآخر في الحركة الصهيونية؛ ذاك التيار الذي فضل السياسة على الفعل؛ كما أن زئيف جابوتنسكي تبنى الرأي ذاته؛ أما التاريخ فيظهر أن الأخيرين أخطأ. فالمترددون يبقون في الخلف دوماً.

رأى بن غوريون الطريق الذي ينبغي للحركة الصهيونية أن تسير فيه؛ من ناحيته، نأخذ ما تعرضه علينا أمم العالم، ولا ننتظر رؤيا الآخرة؛ هكذا تصرف بعد أن أوصت لجنة اللورد بيل ما أوصت به في 1937 وهكذا تصرف بعد أن أقر مشروع التقسيم في 1947. لقد بدت حدود الدولة اليهودية في حينه مثل رسم لطفل صغير يرغب في أن يري أبويه بأنه بات يعرف كيف يرسم؛ ولكن زعماء التيار البن غوريوني في الحركة الصهيونية رأوا ما عرض عليهم - بخلاف قادة التيار الآخر بمن فيهم العديد من المفكرين - بداية تجسد الحلم الذي يعود إلى 2000 سنة؛ كان هذا بعيداً جداً عما جرى الحديث فيه في صك الانتداب الذي أعطي للبريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن بن غوريون حسم، ولم يأخذ بالتحذيرات، وأعلن عن إقامة الدولة اليهودية انطلاقاً من المعرفة بأن المقاومة العربية ستؤدي إلى حرب ستبدو حدودها في نهايتها مختلفة تماماً.

مرت سنوات طويلة منذئذ، وغير قليل من الحروب؛ رفض العرب كل عرض فيه حل وسط. بل لم يرغبوا في أي مرة في المساومة مع الكيان اليهودي؛ أرادوا طرده من المنطقة؛ الأمر الذي لن يحصل أبداً بالتأكيد؛ فقد تحركت دواليب التاريخ إلى الأمام ولا يوجد أي سبيل لإعادتها إلى الوراء؛ ملايين اليهود يوجدون على المناطق التي احتلت في حرب الاستقلال. وحق العودة لم يكن في أي مرة ذا صلة؛ ما يجعل كل خطاب عن حل وسط للسلام مع العرب شيئاً ما لن يتجسد أبداً.

وهذا يعيدني إلى بداية الحديث؛ ينبغي الآن أن نعمل ما كان سيعمله بن غوريون ورفاقه في حينه: نفرض السيادة الإسرائيلية على كل أرض جرى الحديث فيها في خطة الرئيس الأمريكي، فالحكم يسمح بذلك، ولا حاجة لقرار الكنيست أو لتشريع خاص، ويكفي قرار من الحكومة؛ هذا ما يقرره أمر أنظمة الحكم والقضاء من العام 1948: القانون والقضاء والإدارة في الدولة تنطبق في كل أرض من بلاد إسرائيل تقررها الحكومة بمرسوم. المستشار القانوني للحكومة يعرف هذا، ومن الصلاحية الكاملة للحكومة القائمة أن تعمل ذلك. وبعد بضعة أسابيع ستجرى انتخابات عامة، تلك حقيقة لا غبار عليها؛ وبنيامين نتنياهو، الذي قادنا بكفاءة حتى الآن، يجب أن يتخذ الخطوة الإضافية، ولا ينبغي أن ينتظر لحظة مناسبة أخرى، فهذه هي اللحظة.

حدود الدولة اليهودية ستكون في المكان الذي فيه البيت اليهودي الأخير في البلدة الأكثر عزلة، على التلة الأكثر انكشافاً للرياح والأمطار؛ هذا هو الواقع الذي دعا لأن يمليه آباء الصهيونية العملية؛ هذه واقعية نقية، طاهرة.. الاستيطان في كل مكان يمكن الاستيطان فيه. وهكذا تصرف قادة "غوش ايمونيم" أيضاً، فتراكضوا من تلة إلى تلة وقاتلوا ضد الهيئات القضائية، ثم دقوا أبواب الوزراء وانتصروا؛ مئات آلاف اليهود الذين يتواجدون اليوم في الضفة وفي القدس الموسعة يملون الحدود الجديدة. قد لا يحصل هذا في أيام حياتي، ولكني واثق بأن هذا لا بد سيحصل؛ إن رؤيا أنبيائنا لا بد ستكون وستكون؛ وأرض الميعاد لا يمكن أخذها من الشعب اليهودي.

إسرائيل تضيق على أهالي الجولان إثر رفضهم "عنفات الرياح"

صعدت السلطات الإسرائيلية من ممارسات التضيق والملاحقات في هضبة الجولان السوري المحتل على خلفية الاحتجاج والتصدي للمشروع الإسرائيلي لنصب عنفات الرياح (طوربينات) لإنتاج الطاقة على أراضي المزارعين، والذي يشكل خطراً بيئياً ووجودياً للجولانيين ويلحق الضرر لنحو 3,600 دونم من بساتين التفاح والكرز، حسبما أكد عدد من أهالي الجولان،

ويواجه عدد من المشايخ والناشطين دعاوى قضائية بسبب مواقفهم العلنية ونشاطهم في مواجهة مشروع المراوح، وتلقى عدد كبير من المعلمات والمعلمين إشعارات من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، على خلفية انضمامهم للإضراب العام الذي نظمه الأهالي، وإن "إشعارات من مديرية لواء الشمال في وزارة التربية والتعليم وصلت للمعلمات والمعلمين، ذكرت فيها أنها تنظر بمنتهى الخطورة إلى سابقة انضمامهم للإضراب العام، وأنها ستخصم هذا اليوم من رواتبهم، كإجراء عقابي، وتسجل تحذيراً في ملفاتهم الشخصية؛ وسبق ذلك إرسال رسائل نصية، في يوم عطلتهم الرسمية؛ تنوّد المعلمين والمعلمات المتغيّبين عن الدوام، باستدعائهم للمثول أمام لجان تأديبية".

ونفذت قرى الجولان السوري المحتل إضراباً عاماً وشاملاً، احتجاجاً وتصدياً للمشروع الإسرائيلي لنصب عنفات الرياح (طوربينات) لإنتاج الطاقة على أراضي المزارعين، وبأساليب الترغيب والترهيب المختلفة، وشمل الإضراب كافة المرافق والمؤسسات، وجرى تنظيم مظاهرات غاضبة تنديداً بالمشروع الإسرائيلي.

ويهدد المشروع النمو الإسكاني في مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا، وعلى وجه الخصوص كبرى قرى الجولان، مجدل شمس، التي لم يبق أمامها التوسع سكاني إلا تجاه الجنوب، وهي المنطقة المستهدفة لنصب عنفات الرياح، علماً أن عدداً من بين المزارعين الذين سبق

وارتبطوا بعقود إيجار للأرض تراجعوا عن هذه العقود، وبقي البعض متمسكا بها ويحاول الترويج لها خلافا للإجماع في الجولان.

وقال الناشط في جولان، نبيه حلي، إن "المعركة ستتواصل بكل السبل المتاحة حفاظا على الأرض والوجود؛ الإضراب ناجح بكل المقاييس في القرى الأربع، مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قينية، ويشمل كافة المرافق والمؤسسات بما فيها المجالس المحلية والمؤسسات التعليمية؛" وأضاف أن "هذه رسالة الجولانيين الأولى لصانعي القرار ولحكومة إسرائيل بعد الإعلان عن منح تصريح للشركة راعية المشروع لإقامة المراوح الضخمة على أراضينا وقرب بيوتنا؛ واعتبر حلي أن "هذا القرار بمثابة إعلان حرب على أراضي الجولانيين وأرزاقهم؛ نحن مدركون وموحدون حول أهمية التصدي لهذا المشروع، وأشار إلى أن "الخطوة المقبلة إلى جانب النضال الشعبي التوجه للمحكمة العليا والظعن بالقرار وإبراز العقود والاتفاقيات الملغية مع الشركة المذكورة، رغم أن ثقتنا بالقضاء ضعيفة جدا؛ من جهة أخرى وضعنا برنامج نضال جماهيري تصعيدي يشمل حماية الأراضي المهددة، يشمل إغلاق شوارع وطرق زراعية، وكذلك نصب خيام في كل موقع مروحة ونحن بصدد تنفيذ خطوات نضالية أخرى، وسننظم مظاهرة ووقفات احتجاجية أمام مكاتب الحكومة الإسرائيلية".

وختم بالقول: "توجه لكافة الأحزاب والنواب الداعمين لحقوق الجولانيين بأن يأخذوا دورهم في هذا الملف الخطير، كما نناشد الأخوة في الداخل الفلسطيني بكل مشاربهم واتجاهاتهم، بالوقوف يدا واحدة مع أشقائهم الجولانيين لحماية أرضهم ووجودهم".

نتنياهو: الأميركيون لا يطالبون بموافقتنا على دولة فلسطينية

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن خلافات وصراخا ساد جزءا من اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي؛ لدى تطرق بنيامين نتنياهو، إلى "صفقة القرن" وانتقاده مطالب وزراء من تحالف أحزاب اليمين المتطرف "إلى اليمين" بضم مناطق في الضفة الغربية قبل انتخابات الكنيست؛ وقال نتنياهو "إنني أعمل على الضم منذ فترة طويلة؛ وآمل بتطبيقه بعد الانتهاء من

رسم الخرائط؛ وأقترح ألا نحمل انطبعا من المغردين الذين لم يحققوا كل ما حققته أنا"، واعترض الوزراء زئيف إليكين وتسيبي حوطفيلي، من حزب الليكود، وبتسلئيل سموتريتش، من "إلى اليمين"، على بند الدولة الفلسطينية، علما أن خطة "صفقة القرن" تتحدث عن دولة منقوصة ومحاصرة بمناطق تسيطر عليها إسرائيل من جميع الجهات، ويرفضها الفلسطينيون. ورد سموتريتش على نتنياهو بأقول إن "إطلاق النار علينا داخل المركبة المدرعة لن يمنحك أي صوت (إضافي) ولن يقربك من كرسي رئيس الحكومة؛ وحسب أقوالك، فإنك تؤيد الدولة إذا لبي الفلسطينيون الشروط".

وقال الوزير ياريف ليفين، المقرب من نتنياهو، صارخا إنه "بذلنا جهدا بالغا من أجل التوصل إلى النتيجة بألا يتم طرح الخطة أمام الحكومة، وألا تكون إمكانية تنفيذ فرض السيادة مرتبطة بمصادقة الحكومة"، وأضاف مخاطبا سموتريتش أن "إصرارك على طرح ذلك هنا يلحق ضررا هائلا ويشكل خطرا على إمكانية استكمال هذه الخطوة". وحاول نتنياهو إنهاء السجال بأقول إنه "لسنا مرغمين على الموافقة على دولة فلسطينية بقرار حكومي؛ والأميركيون لا يطالبون بذلك".

وكتب السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، أن "خطة الرئيس ترامب للسلام هي نتاج أكثر من ثلاث سنوات من المشاورات الحثيثة بين الرئيس ورئيس الحكومة نتنياهو وكبار مستشاريهما؛ وإن فرض القانون الإسرائيلي على المناطق التي تخصصها الخطة أن تكون جزءا من إسرائيل، مشروط باستكمال عملية ترسيم خرائط من جانب لجنة إسرائيلية - أميركية مشتركة"؛ وقال فريدمان إن إقدام إسرائيل على تنفيذ خطوات أحادية الجانب متعلقة بـ"صفقة القرن"، ستشكل "خطرا" على الخطة والاعتراف الأميركي بـ"سيادة" إسرائيل في مناطق في الضفة الغربية يتم ضمها لإسرائيل.

وجاءت أقوال فريدمان على خلفية السجال بين حزب الليكود ورئيس "إلى اليمين" ووزير الأمن، نفتالي بينيت، الذي طالب نتنياهو بأن تتخذ الحكومة قرارا بضم المستوطنات والأغوار

قبل انتخابات الكنيست، التي ستجري في 2 آذار المقبل، بينما أعلن نتنياهو أن ذلك سيكون بعد الانتخابات.

نتنياهو: ضم الأغوار والمستوطنات لا يحتاج لموافقة فلسطينية

قال بنيامين نتياهو، إن إجراءات ضم غور الأردن وشمال البحر الميت وفرض السيادة على المستوطنات في الضفة الغربية، ليس مرتبطاً بموافقة الفلسطينيين، وإنما بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأضاف "حصلنا على تعهد من الرئيس ترامب باعتراف أميركي بفرض السيادة على غور الأردن وشمال البحر الميت وجميع المستوطنات في الضفة الغربية. وسيتم ذلك بالاتفاق مع الأميركيين".

وتابع قائلاً خلال تواجده في بؤرة استيطانية شمال أريحا، أن إجراءات الضم لن تكون أحادية، وما نفعه بالتنسيق مع الولايات المتحدة يؤكد ذلك، وأشاد نتياهو بترامب الذي وصفه بالوفي، مشيراً إلى أن ترامب أوفى بوعوده بشأن القدس ومرتفعات الجولان والسفارة والانسحاب من الاتفاق النووي. قال - وفعل".

هكذا يبتز نتياهو المغرب لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل

كشفت القناة الـ13 العبرية، أن بنيامين نتياهو، عرض على المغرب، الحصول على اعتراف أميركي بسيادة المغرب، على دولة على الصحراء الغربية، مقابل التطبيع مع إسرائيل؛ وأن نتياهو عرض على المغرب، صفقة ثلاثية تضم كل من المغرب وأمريكا وإسرائيل، تحصل بموجبها المغرب على اعتراف أميركي بسيادتها على الصحراء الغربية، مقابل تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

وقالت القناة العبرية، إن مساعي رئيس الوزراء نتياهو بهذا الشأن، بدأت منذ عام ونصف، حين ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في شهر أيلول 2018.

و أن اللقاء الذي جمع بين نتياهو ووزير الخارجية المغربي، جاء نتيجة لقناة الاتصالات السرية التي أنشأها مستشار نتياهو للأمن القومي، مثير بن شبات. وأكدت أن بن شبات عرض على الإدارة الأميركية إجراء صفقة ثلاثية بين المغرب وإسرائيل وأمريكا، بموجبها تعترف أمريكا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، مقابل أن تشجيع المغرب على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأشارت القناة العبرية، الى أن المساعي الإسرائيلية بهذا الصدد ما زالت متواصلة حتى يومنا هذا، ولم تتوقف رغم الخلافات الداخلية بين الموساد ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، حول هذه القضية.

نتياهو عن اجتماعه بالبرهان

أشاد بنيامين نتياهو باللقاء الذي عقده مؤخرا في أوغندا مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، معتبرا أنه يعكس "تحولا هائلا" في العالم؛ وقال في كلمة ألقاها في مستهل جلسة حكومية، تعقبها على لقائه بالبرهان: "صنعنا التاريخ الأسبوع الماضي في إفريقيا"، مضيفا، "كان هذا اللقاء مهما جدا، وقد اتفقنا على تعاون سيؤدي إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان".

وذكر نتياهو بأن العاصمة السودانية الخرطوم سبق أن استضافت مؤتمرا "رفض وجود إسرائيل والاعتراف بها والسلام معها"، وتابع: "يحدث اليوم في العالم تغيير هائل ونحن نقوده من أجل تغيير علاقاتنا مع جميع الدول العربية والإسلامية تقريبا؛ هذا يعكس أيضا ما حصل عندما تحولت إسرائيل إلى دولة عظمى، حيث تريد دول إسلامية وعربية كثيرة الاقتراب منا؛ واستدعى اللقاء بين نتياهو والبرهان ردود أفعال متباينة في السودان، وأعلنت حكومة البلاد أن الاجتماع عقد دون التنسيق والتشاور معها.

وزير سوداني يُطالب بحسم قضية التطبيع مع إسرائيل

قال وزير الثقافة والإعلام السوداني، محمد فيصل صالح، إن البرلمان المستقبلي، هو الذي سيحسم موضوع تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل. وأوضح صالح، وفق وكالة (نوفوستي)، أن اللقاء الذي عقده مؤخراً رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، عبد الفتاح البرهان، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في أوغندا، أثار خلافات بين المجلس، والحكومة السودانية التي لم تكن على علم بهذا اللقاء. وأشار الوزير، إلى أن المشكلة التي أحدثها اجتماع البرهان بنتنياهو تمت تسويتها، وأن المجلس والحكومة توصلا إلى اتفاق على أن الحكومة الانتقالية ليس بمقدورها اتخاذ مثل هذا القرار المهم (قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل)، ما دامت البلاد تعيش في غياب برلمان منتخب.

وكان البرهان، أوضح أن لقاءه مع نتنياهو عقد في إطار الجهود الرامية إلى ضمان أمن السودان القومي.

الحكم بسجن الشيخ رائد صلاح 28 شهراً

حكمت محكمة الصلح في مدينة حيفا، على رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني الشيخ رائد صلاح بالسجن لمدة 28 شهراً بعد إدانته بالتحريض؛ وحسب قناة كان، فإن المحكمة الإسرائيلية حكمت على صلاح بالسجن الفعلي، بعد إدانته بتهم مختلفة منها "التحريض على ممارسة الإرهاب والعنف ودعم تنظيم إرهابي". وفي الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني 2019، أدانته محكمة إسرائيلية بتهمة التحريض وتأييد ودعم الحركة الإسلامية التي كان رئيساً لها، قبل أن تخرجها السلطات الإسرائيلية عن القانون؛ ومنذ أكثر من عام تفرض المحكمة حظراً إلكترونياً على صلاح، حيث تمنعه من إدلاء أي تصريح لوسائل الإعلام أو النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

قال رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل الشيخ رائد صلاح معقبًا على قرار سجنه 28 شهرًا: "إن الظلم الإسرائيلي الذي يطاردني ويطارد شعبي الفلسطيني تحت قدمي سواء أكان ظلمًا إعلاميًا أو سياسيًا أو عسكريًا أو قضائيًا؛ وأضاف عقب صدور حكم نهائي بحقه في ملف الثوابت "هذه الثوابت ليست ثوابتي الشخصية وإنما مذكورة في القرآن الكريم والسنة وثوابت الأمة العربية والإسلامية؛ وشدد على أن "كلام القاضي فيه تحريف وكذب وبعيد كل البعد عن الحقيقة، هناك من كتب للقاضي ما قاله".

وتابع "إننا مضطرون اليوم لأن نشكر القاضي الذي أصدر الحكم، لأنه بحكمه كشف للعالم كله عن حقيقة القضاء الإسرائيلي الذي أصبح في وادٍ والعدل في وادٍ آخر؛ وأكد أنه "لن يستأنف على الحكم مهما كان ظالمًا وقاسيًا، لأن همي الوحيد كان هو أن أسجل شهادتي لله ثم للتاريخ ثم انتصارًا لنا جميعًا، ولكي تكون لعنة أمام العالم على الظلم الإسرائيلي؛ وأضاف "أردت من محاكمتي أن أسجل شهادتي في المحكمة الإسرائيلية، وهذا الحكم زادني تمسكًا بهذه الثوابت".

خطة إسرائيلية للطاقة والكهرباء بالضفة الغربية

شرعت شركة الكهرباء الإسرائيلية بتوسيع شبكة الكهرباء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن يتم تطوير شبكة الضغط العالي لتقديم الخدمات لجميع المستوطنات، بموجب خطة أعدتها وزارة الطاقة الإسرائيلية وتشمل إقامة محطات كهرباء صغيرة في مناطق مختلفة بالضفة الغربية.

ويأتي الكشف عن الخطة الإسرائيلية للطاقة في الضفة الغربية، بعد أسابيع من كشف الإدارة الأميركية عن خطة السلام في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن الخطة الرئيسية التي وضعتها شركة الكهرباء الإسرائيلية تهدف لإمداد الطاقة على المدى الطويل في الضفة الغربية وتدعيم المشروع الاستيطاني.

وتم تحضير وصياغة الخطة بإشراف من وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، منذ حوالي عام، وذلك بعد عدة سنوات من فشل الإمدادات للطاقة وخلل بتزويد التيار الكهربائي للمستوطنات، حيث كانت شركة الكهرباء تقوم بمد ونشر شبكة الكهرباء والبنى التحتية للشركة في الضفة الغربية دون أي تخطيط.

وفقا للخطة التي حصلت الصحيفة على تفاصيلها، فإن الشبكة التي يتم تحديثها ستقدم الخدمات للمستوطنات وأيضا للبلدات الفلسطينية، بحيث تقوم الخطة على أساس أن إسرائيل ستبقى صاحبة السيادة وصاحبة المسؤولية عما يحدث في الضفة الغربية حتى العام 2040.

ونتيجة لذلك، تم تقسيم الفترات الزمنية لتتقيد الخطة إلى ثلاث فترات: بحلول عام 2025، سيتم إنشاء محطتين فرعيتين لتزويد المستوطنات بالتيار الكهربائي، وعلى ما يبدو سيتم أيضا إقامة محطتين لبيع الكهرباء للفلسطينيين.

بعد ذلك، بحلول عام 2040 سيتم إنشاء أربع محطات فرعية للمستوطنات وعدد مماثل للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، سيتم وضع أكثر من 300 كيلومتر من خطوط النقل ذات الضغط العالي على مدار الثلاثين عاما القادمة.

وتم وضع الخطة على حد زعم الصحيفة، في أعقاب الاحتياجات التي أشار إليها رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية، حيث سيطلعهم الوزير خلال الأيام المقبلة على الخطوط العريضة لخطة الطاقة التي تقدر تكلفتها بـ3 إلى 4مليار شيكل.

ونقلت الصحيفة عن شطاينتس قوله "عندما توليت منصبتي، أصبح من الواضح لدي أن حالة البنية التحتية للمياه والكهرباء في الضفة الغربية في حالة سيئة، وأنهم جميعا -اليهود والعرب- يعانون من انقطاع في الماء ومشاكل في إمدادات الكهرباء".

وعليه يضيف "كما تم تحضير خطة في قطاع المياه، أنجزت خطة في مجال الكهرباء والطاقة في الضفة الغربية، والتي تأخذ في الاعتبار الزيادة في السكان والاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية والمستوطنين. وستعمل الخطة على تحسين جودة إمدادات الكهرباء بشكل كبير في جميع أنحاء الضفة الغربية".

ويأتي الكشف عن الخطة الإسرائيلية للطاقة في الضفة الغربية، بعد أسابيع من كشف الإدارة الأميركية عن خطة السلام في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ورداً إذا ما كانت خطة الطاقة لها علاقة بـ"صفقة القرن"، زعمت وزارة الطاقة في ردها على الصحيفة أن للخطة الإسرائيلية لا يوجد أي أساس أو صلة سياسية بخطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كما أنها لا تأتي في سياق انتخابات الكنيست.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في الوزارة قولها "تم تقديم إرشادات صياغة الخطة منذ فترة طويلة، وذلك فقط بسبب الاحتياجات التي نشأت من هذا المجال، علماً أن الخطة تدرس، على المدى البعيد الاحتياجات للطاقة في الضفة، مع توقع زيادة عدد السكان اليهود والفلسطينيين". كما تقول الوزارة الإسرائيلية إنه "على الرغم من أن المحطات الفرعية ستكون إسرائيلية، فإن مسؤولية تزويدها للمستهلك الفلسطيني سيتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية. كما سيتم إنشاء البنية التحتية لمشروعات تطوير الطاقة المتجددة مثل عنفات الرياح والطاقة الشمسية في الضفة الغربية. حيث من المخطط إنشاء محطات فرعية في منطقة ألفتي منشييه، ومعاليه إفرام في وادي الأردن ونابلس وبيت علا".